الأمم المتحدة

A/75/322

الجمعية العامة

Distr.: General
24 August 2020
Arabic
Original: English

الدورة الخامسة والسبعون

البند 63 من جدول الأعمال المؤقت*

تقرير مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين، والمسائل المتصلة باللاجئين والعائدين والمشردين، والمسائل الإنسانية

تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا

تقرير الأمين العام

موجز

يقدَّم هذا التقرير عملا بقرار الجمعية العامة 131/74 بشأن تقديم المساعدة إلى اللاجئين والعائدين والمشردين في أفريقيا. ويغطي التقرير الفترة من 1 تموز/يوليه 2019 إلى 30 حزيران/يونيه 2020. وقد نسّقت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين إعدادَ التقرير، وهو يتضمن معلومات قدمتها منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ومفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية. كما يتضمن التقرير إحصاءات قدّمها مركز رصد التشرد الداخلي.

* A/75/150.

20-11044 (A) 011020 091020

الرجاء إعادة استعمال الورق

أولا - مقدمة

1 - تضم أفريقيا[1] أكثر من ثلث اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. ونجم التشرد في شتى أنحاء القارة عن النزاعات المسلحة، وتفشّي أعمال العنف، والاضطهاد، والأعمال الإرهابية، وانعدام الأمن الغذائي، والكوارث مثل الجفاف والفيضانات وأسراب الجراد. وفي عام 2020، زادت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) من الصعوبات التي يواجهها المشردون، وفاقمت الضغط على المجتمعات المضيفة لهم.

2 - واعتبر الاتحاد الأفريقي جائحةَ كوفيد-19 تهديداً خطيراً للسلام والأمن، ودعا إلى اتخاذ تدابير تشمل الجميع من أجل مساندة اللاجئين وغيرهم من الفئات الهشة. وظل عدد حالات الإصابة المؤكدة بالمرض في صفوف المشردين منخفضاً، لكن آثارَها من ناحية حمايتهم وعواقبَ الجائحة من الناحيتين الاجتماعية والاقتصادية كانت جسيمة. ففي بعض الأماكن، أعاقت القيود المفروضة على التنقل قدرة المنظمات الإنسانية على إيصال المعونة. وإغلاقُ الحدود وانقطاع سلاسل الإمداد وارتفاع أسعار المواد الغذائية وفقدان سبل كسب الرزق هدّد بترك الملايين بدون طعام. وازدادت احتمالات حدوث أعمال عنف جنسي وجنساني، ووقعت عمليات إخلاء قسري في بعض البلدان، كما أن إغلاق المدارس كان له أثر شديد على الأطفال المشردين.

3 - وبحلول نهاية عام 2019، بلغ عدد الأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين في أفريقيا 33,4 مليون شخص[2]، بعد أن كان 26,4 مليون شخص في عام 2018. ويشمل هذا العدد 6,3 ملايين لاجئ، و 18,5 مليون مشرد داخليا، و 600 529 طالب لجوء، و 000 975 عديم جنسية.

4 - وأكبر عدد من اللاجئين في أفريقيا كان في جنوب السودان، حيث كان فيه 2,2 مليون لاجئ بحلول نهاية عام 2019، يليه الصومال (000 905 لاجئ)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (170 807 لاجئ)، والسودان (800 732 لاجئ)، وجمهورية أفريقيا الوسطى (200 610 لاجئ)، وإريتريا (100 493 لاجئ)، وبوروندي (500 381 لاجئ).

5 - ورغم التحديات الشديدة الضغط التي تواجهها البلدان الأفريقية داخلياً والتي فاقمتها جائحة كوفيد-19، واصلت هذه البلدان التكرم باستضافة اللاجئين. ففي عام 2019، استضافت أوغندا أكبر عدد من اللاجئين (حوالي 1,4 مليون لاجئ)، وكان معظمهم من جنوب السودان. كما استُضيفت أعداد كبيرة من اللاجئين في السودان (1,1 مليون لاجئ)، وإثيوبيا (000 733 لاجئ)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (700 523 لاجئ)، وتشاد (700 442 لاجئ)، وكينيا (900 438 لاجئ)، والكاميرون (300 406 لاجئ)، وجنوب السودان (300 298 لاجئ)، وجمهورية تنزانيا المتحدة (200 242 لاجئ).

6 - واستمرت معدلات التشرد الداخلي في الارتفاع. ففي مختلف أنحاء منطقة الساحل، أصبح أكثر من مليون شخص مشردين داخلياً في عام 2019، وبذلك أصبح عدد المشردين داخلياً في هذه المنطقة دون الإقليمية يبلغ نحو 5 ملايين شخص. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية، بلغ عدد المشردين داخليا

(1) في هذا التقرير، تشير كلمة "أفريقيا" إلى أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى فقط.

(2) يتضمن هذا الرقم اللاجئين والمشردين داخليا وطالبي اللجوء وعديمي الجنسية وغيرهم ممن يشبه وضعهم وضع اللاجئين، وكذلك من عادوا إلى أوطانهم في عام 2019 وما زالوا يتلقون المساعدة.

5 ملايين شـــخص. ووقعت حالات تشـــرد داخلي أخرى هائلة في نيجيريا (2,7 مليون)، والصـــومال (2,6 مليون)، والسودان (1,9 مليون)، وإثيوبيا (1,7 مليون)، وجنوب السودان (1,6 مليون).

7 - وعاد نحو 700 211 لاجئ و 4,2 ملايين مشـــرد داخلياً إلى ديارهم في عام 2019. وقد عادوا في كثير من الأحيان دون ضـــمان بأن لعودتهم ما يكفل اســـتمراريتها. وظل من الصـــعب إيجاد حلول في ظل استفادة عدد ضئيل من اللاجئين في أفريقيا من مواقع إعادة التوطين.

8 - وفي ظل هذه الخلفية، فإن خطة التنمية المستدامة لعام 2030 التي وعدت بـــ "عدم ترك أحد خلف الركب"، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصـبو إليها، والاتفاق العالمي بشـأن اللاجئين الذي يدعم التضـامن الدولي وتقاسم المسؤوليات على نحو أكثر إنصـافا، وسـائل تُتيح مجتمعةً إطاراً للمجتمع الدولي لتوسيع المجال لإيجاد حلول وتحسين الأحوال الاجتماعية والاقتصادية للمشردين والمجتمعات المستضيفة لهم. وفي المنتدى العالمي للاجئين الذي عقد في كانون الأول/ديســـمبر 2019، أعلنت الدول والاتحاد الأفريقي ومجموعة من الجهات المعنية أكثر من 400 تعهُّد بالعمل على تحقيق هذه الأهداف في أفريقيا.

ثانيا - لمحات عامة عن المناطق دون الإقليمية

ألف - غرب أفريقيا ووسطها

9 - شـــهد عام 2019 ارتفاعا حادا في حالات النزوح القســـري في غرب أفريقيا ووســـطها. وبلغ عدد المشردين داخلياً نحو 5 ملايين شخص، وهو ما يمثل زيادة تفوق 30 في المائة مقارنةً بعام 2018، وتعزى هذه الزيادة أســاســاً إلى تدهور الأوضــاع في منطقة الســاحل. وهذا بالإضــافة إلى وجود 1,2 مليون لاجئ في هذه المنطقة دون الإقليمية. وزادت الظواهر الجوية الشـــديدة المرتبطة بتغير المناخ من ثقل الصـــعوبات الناجمة عن استمرار النزاعات.

10 - وقد وُوجهت عراقيل في إيصـــال المســـاعدات الإنســـانية إلى وســـط منطقة الســـاحل، ولا ســـيما في المناطق الحدودية الفاصلة بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، بينما اضطر السكان، بسبب شنّ الهجمات على المجتمعات المحلية والمدارس والمراكز الصـــحية، إلى النزوح إلى أماكن أخرى طلبا للأمان. وبحلول منتصف حزيران/يونيه 2020، كان نحو 24 مليون نسمة، ومن بينهم مشردون داخليا ولاجئون يُقدر عددهم بنحو 4,5 ملايين، في حاجة إلى المساعدة في منطقة الساحل.

11 - وتدهورت الحالة الأمنية في مالي في عام 2019، حيث توسعت رقعة الهجمات المسلحة لتتجاوز شمال البلاد وتصل إلى وسطه وإلى الحدود مع بوركينا فاسو والنيجر. وتزايد انعدام الأمن في بوركينا فاسو، وذلك لأسباب منها على وجه الخصوص شن هجمات على مخيمات اللاجئين وارتفاع حالات التشرد ارتفاعا هائلا. وأطلقت مفوضـية الأمم المتحدة لشـؤون اللاجئين اسـتراتيجية لمنطقة السـاحل في أوائل عام 2020 لمواجهة تحديات توفير الحماية، وذلك بالبناء على الحوار الإقليمي بشـأن توفير الحماية وإيجاد الحلول الذي عُقد في باماكو في أيلول/سـبتمبر 2019، وإعلان باماكو الوزاري الذي اعتُمد في جنيف في تشـرين الأول/ أكتوبر 2019.

12 - وفيما يتعلق بشـمال غرب نيجيريا وحوض بحيرة تشـاد، كان هناك نحو 2,6 مليون مشـرد داخليا و 000 285 لاجئ في الكاميرون وتشـاد والنيجر ونيجيريا، حيث شـكّلت حالة انعدام الأمن وأعمال العنف

الجنسي والجنساني والأعمال الإرهابية مخاطر جسيمة عليهم وقوّضت إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية. وقامت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها، من خلال خطة نيجيريا الإقليمية للاستجابة المتعلقة باللاجئين، بدعم تدابير الحماية وتقديم المساعدات الإنسانية. ورغم ذلك، لم يتسن تلبية الكثير من الاحتياجات، ووقعت حالات عودة، بالإضافة إلى وقوع حالات تشرد جديدة. وفي تشاد، أدى وجود آلاف المشردين داخليا واللاجئين في حوض بحيرة تشاد إلى الضغط على الموارد الطبيعية، وانتشار أعمال العنف الجنسي والجنساني على نطاق واسع. وعملت لجنة حوض بحيرة تشاد مع القوة المشتركة المتعددة الجنسيات ومنظمات تقديم المعونة بهدف تعزيز عمليات إيصال المساعدات الإنسانية في جميع أنحاء المنطقة.

13 - وفي الكاميرون، استمرت أعمال العنف في المناطق الجنوبية الغربية والشمالية الغربية، مقترنةً بانتشار أعمال العنف الجنسي والجنساني. وبحلول نهاية عام 2019، كان يوجد 000 970 مشرد داخلياً في هذا البلد، وكان نحو 000 240 منهم مشردين جدد بينما كان 400 406 منهم لاجئين. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى حيث ظلت الحالة متقلبة، قدمت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها المساعدة إلى نحو 000 423 مشرد داخليا. بينما ظل 000 610 شخص من جمهورية أفريقيا الوسطى في المنفى.

باء - شرق أفريقيا والقرن الأفريقي ومنطقة البحيرات الكبرى

14 - تضررت عدة بلدان في هذه المنطقة دون الإقليمية بسبب حالات نزاع مسلح متعددة الأوجه يطبعُها التداخل في كثير من الأحيان، وبسبب حالات توتر قبلي وكوارث منها غزو أسراب جراد وفيضانات، مما ألقى بآثاره على مستوطنات اللاجئين والمشردين داخليا في الصومال وجنوب السودان. وتميزت الحالة أيضا بالاتجار بالبشر وأزمات انعدام الأمن الغذائي المتكررة. واستضافت هذه المنطقة دون الإقليمية نحو 4,4 ملايين لاجئ يمثلون نسبة 69 في المائة من اللاجئين في القارة ونسبة 21 في المائة من اللاجئين في العالم.

15 - ولا تزال الحالة في بوروندي معقدة، حيث عاد بعض اللاجئين بينما استمر آخرون في طلب اللجوء في الخارج. وقُدّم الدعم إلى نحو 000 313 لاجئ من بوروندي في إطار خطة بوروندي الإقليمية للاستجابة المتعلقة باللاجئين، وقُدّمت المساعدة إلى 200 21 عائد بوروندي من خلال خطة بوروندي المشتركة لعودة اللاجئين وإعادة إدماجهم التي اشترك في قيادتها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.

16 - وفي إثيوبيا، وُوجهت قيود في إيصال المساعدات الإنسانية بسبب الأعمال العدائية بين قوات الأمن والجماعات المسلحة، غير أنه تسنّى إيصال المساعدات إلى أكثر من 3 ملايين مشرد داخليا. وظلت البلد تشهد حالات تشرد داخلي، ففي حين عاد نحو 1,3 مليون مشرد داخليا إلى ديارهم، كان نحو 1,7 مليون شخص لا يزالون مشردين في نهاية عام 2019.

17 - وعندما أُحرز تقدم في عملية السلام في جنوب السودان، عاد بعض اللاجئين والمشردين داخلياً من تلقاء أنفسهم. لكن بسبب النزاع والحالة الإنسانية الحرجة، بقي 2,2 مليون لاجئ من جنوب السودان في المنفى وبقي ما يقرب من 1,7 مليون شخص مشردين داخلياً. وقدمت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها المساعدة للاجئين والمجتمعات المضيفة والمشردين داخليا والعائدين في إطار خطة جنوب السودان الإقليمية للاستجابة المتعلقة باللاجئين.

18 - واستضاف السودان أكثر من 1,1 مليون لاجئ معظمهم من جنوب السودان، وظل 1,9 مليون شخص مشردين داخلياً فيه، وكان نحو 000 733 لاجئ سوداني لا يزالون في منفاهم المطوّل. وتسببت حالات التأخير في عملية السلام واستمرار الحوادث الأمنية في دارفور والخفض المقرر للعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور في إثارة القلق. واستمر النزاع في التأجج من حين لآخر في ولايتي النيل الأزرق وجنوب كردفان. ووقّعت حكومة السودان برنامجا بقيمة 20 مليون دولار مع صندوق بناء السلام، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم السلطات الانتقالية. وفيما يتعلق بدارفور، حُدّدت ثلاثة مجالات ذات أولوية: سيادة القانون، وإيجاد حلول دائمة، وبناء السلام.

19 - وفي الصومال، تسببت النزاعات والظواهر الجوية الشديدة في تزايد النزوح في عام 2019. وكان فيه نحو 2,6 مليون مشرد داخلياً يعيش الكثير منهم في نحو 000 2 مستوطنة غير نظامية حيث إمكانية الحصول على الخدمات الأساسية محدودةٌ وحيث هم عرضة للإخلاء القسري. وبينما تهدف خطة الاستجابة الإنسانية في الصومال إلى مساعدة 3 ملايين شخص، لم تُقدم المساعدة سوى إلى نحو 000 614 لاجئ صومالي لا يزالون في هذا الوضع منذ أمد بعيد ومعظمهم في إثيوبيا وكينيا. ومن المتوقع أن تقوم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال في عام 2020 بنقل المسؤوليات تدريجياً إلى الجيش الوطني الصومالي.

جيم - الجنوب الأفريقي

20 - استضاف ما مجموعه 16 بلدا في الجنوب الأفريقي أكثر من 8,9 ملايين شخص مشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين، وكان 90 في المائة منهم تقريبا يوجدون في جمهورية الكونغو الديمقراطية. ويشمل ذلك مليون لاجئ وطالب لجوء معظمهم من بوروندي وجمهورية الكونغو الديمقراطية وإثيوبيا ورواندا وجنوب السودان. وإضافة إلى انعدام الأمن، عانت هذه المنطقة دون الإقليمية من الأعاصير والجفاف.

21 - واستُضيف نحو 000 807 لاجئ من جمهورية الكونغو الديمقراطية في بوروندي ورواندا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة. ودعمت الخطة الإقليمية للاستجابة المتعلقة باللاجئين، التي تشارك فيها 66 جهة شريكة، توفير الحماية والمساعدة وفرص كسب الرزق والتعايش السلمي.

22 - وفي الجزء الشرقي من جمهورية الكونغو الديمقراطية، استمرت الأعمال العدائية القبلية وصاحبها تزايد في شن الهجمات العنيفة على المدنيين المشردين في أيار/مايو وحزيران/يونيه 2020. وعزّزت الأمم المتحدة استجابتها لحالات الطوارئ في الوقت الذي تجاوز فيه عدد المشردين داخليا 5 ملايين وتفاقمت فيه الأوضاع بسبب تفشي مرض فيروس الإيبولا والحصبة. وكانت مسألة رصد أنشطة الحماية ومسألة تدابير منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي لهما من المسائل الرئيسية التي جرى التركيز عليها. لكن ظل من الصعب إيصال المساعدات الإنسانية.

23 - لا يزال تأثير إعصار إيداي الذي تعرضت له ملاوي وموزامبيق وزمبابوي في آذار/مارس 2019 مستمراً، حيث لا يزال المتضررون منه يُواجهون صعوبات كبيرة في إعادة بناء حياتهم. وفي موزامبيق، نُقل ما يزيد على 000 95 شخص متضرر إلى 71 موقعا، وتلقوا في هذه المواقع المساعدات التي نقلتها المنظمات الإنسانية جواً إلى المنطقة.

24 - وفي أنحاء من موزامبيق، وبالأخص كابو دلغادو، تدهورت الحالة الأمنية نتيجة شنّ هجمات مسلحة على المدنيين ومرافق الأعمال الإنسانية والسلطات المحلية. وواجهت الجهات العاملة في مجال

العمل الإنساني صعوبات في الاستجابة لاحتياجات نحو 000 700 شخص، منهم مشردون داخليا. وأُطلقت في حزيران/يونيه 2020 خطة استجابة سريعة تستهدف 000 250 شخص.

ثالثا - الحماية

ألف - اللاجئون وطالبو اللجوء

25 - تضاعف عدد اللاجئين في أفريقيا ثلاث مرات على مدى العقد الماضي، حيث ارتفع من 2,2 مليون إلى 6,3 ملايين. وظل العمل بمبدأ عدم الإعادة القسرية أمراً أساسياً رغم أن القيود المفروضة على التنقل وعمليات إغلاق الحدود بسبب كوفيد-19 مسّت بالحق في طلب اللجوء في بعض البلدان. ففي حالات مثيرة للقلق، مُنع لاجئون وطالبو لجوء من عبور الحدود.

26 - ومن التطورات الإيجابية قيامُ أوغندا، بعد أن فرضت في البداية قيوداً بسبب كوفيد-19، بإصدار أمر يسمح لمجموعة من طالبي اللجوء من جمهورية الكونغو الديمقراطية بدخول البلد بموازاة كفالة خضوعهم للفحص الصحي وتدابير الحجر الصحي المطبقة على الوافدين الجدد. وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة لها الدعمَ للحكومة في هذا المسعى لإنقاذ حياة تلك المجموعة، حيث نصبت الخيام وأقامت أماكن لإجراء الفحص الصحي ومراحيض ومرافق لغسل الأيادي وخزانات مياه. وقد أرست هذه السياسة المنفتحة مثالاً جيداً للمنطقة وخارجها، حيث أظهرت أن من الممكن، حتى خلال أزمة عالمية مثل جائحة كوفيد-19، إيجاد سبل لإدارة القيود على الحدود واحترام القانون الدولي في الآن نفسه. وفي الوقت نفسه، تواجه العديد من البلدان المضيفة صعوبات متعددة مرتبطة بنقص التمويل والتخفيضات الحادة لحصص الإعاشة.

27 - وعملت مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة لها مع الدول والجهات الإقليمية المعنية لتعزيز نظم اللجوء. ففي منطقة غرب أفريقيا، لوحظ تحسن كبير في توغو، وغينيا، وغينيا - بيساو. وفي بنن وبوركينا فاسو والسنغال وسيراليون وكوت ديفوار ومالي ونيجيريا، وُضعت مراسيم وتشريعات جديدة تتعلق باللجوء وهي في انتظار أن تقرها البرلمانات. ووافقت موريشيوس على إجراءات عمل موحدة لمنع الإعادة القسرية، وتيسير تحديد وضع اللاجئ، وإيجاد حلول. وفي جنوب أفريقيا، وُضعت خطة لمعالجة التأخر في الحسم في حالات حوالي 000 150 شخص في إطار عملية استئناف تحديد وضع اللاجئ.

28 - وتزامن عام 2019 مع الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لعام 1969 التي تحكم المظاهر الخاصة بمشكلات اللاجئين في أفريقيا. ونظّم الاتحاد الأفريقي عدة مناسبات تذكارية لإبراز استمرارية أهمية هذا الصك الإقليمي وتأثيره في وضع قوانين وسياسات منفتحة.

باء - تدفقات الهجرة المختلطة

29 - استمر اللاجئون وطالبو اللجوء في النزوح برفقة المهاجرين في تدفقات هجرة مختلطة. وواصل اللاجئون وطالبو اللجوء القيام برحلات محفوفة بالمخاطر من أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى إلى شمال أفريقيا وعبر وسط البحر الأبيض المتوسط وغربه إلى أوروبا، وكذلك باتجاه جنوب أفريقيا. وعلى طول الطرق بين شرق وغرب أفريقيا وساحل البحر الأبيض المتوسط في أفريقيا، عانى آلاف اللاجئين والمهاجرين من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان، بما في ذلك العنف الجنسي والجنساني والاحتجاز والتعذيب والاتجار بالبشر.

30 - واستمرت تدفقات الهجرة المختلطة في الجنوب الأفريقي؛ وفي حين كان العديد من الأفراد في هذه التدفقات من هذه المنطقة دون الإقليمية، كان ضمنها آخرون قطعوا ما يزيد على 000 5 كيلومتر قادمين من غرب أفريقيا، وكذلك من إريتريا والصومال والسودان. وعملت الأمم المتحدة مع الاتحاد الأفريقي والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي وحكومات البلدان المتأثرة على وضع استراتيجيات بشأن اللجوء والهجرة يُراعى فيها توفير الحماية. وموّل الاتحاد الأوروبي مشروعا في منطقة الجنوب الأفريقي والمحيط الهندي من أجل تحسين إدارة الهجرة، وشاركت في هذا المشروع منظمة العمل الدولية، والمنظمة الدولية للهجرة، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية شؤون اللاجئين.

31 - وفي سياق البحث عن حلول للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء في ليبيا، أُنشئت آلية للعبور في حالات الطوارئ في رواندا في أواخر عام 2019، وذلك في أعقاب عرض الحكومة استضافة نحو 000 30 شخص من الفئات الهشة. وبحلول نهاية العام، كان قد أُجلي 300 شخص ليكونوا تحت رعاية هذه الآلية. وقد تسنى إجلاء نحو 880 لاجئا من ليبيا عن طريق الآلية التي أنشئت سابقا في النيجر. وقدمت مفوضية شؤون اللاجئين 260 1 طلبا لإعادة توطين هذه المجموعات. وأدّت شراكة جديدة بين المفوضية والحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في غرب أفريقيا ووسطها إلى زيادة إمكانية استفادة النازحين من إجراءات تحديد الوضع على طول الطرق، بما في ذلك لفائدة ضحايا الاتجار والناجين منه، مما أتاح لهم بدائل عن الاستمرار في النزوح.

32 - وأبلغت المنظمة الدولية للهجرة عن تدفقات هجرة مختلطة متوجهة عبر الطريق الشرقي نحو دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية مروراً باليمن وَفَدَ 000 138 شخص في سياقها في عام 2019. وانخفضت عمليات العبور عبر طرق البحر الأبيض المتوسط الغربية والوسطى بمقدار النصف تقريبا؛ لكن عاد في المقابل قدوم التدفقات من ساحل غرب أفريقيا باتجاه جزر الكناري. وفي الصحراء القريبة من النيجر، أنقذت المنظمة الدولية للهجرة أكثر من 800 15 شخص في عام 2019.

جيم - المشردون داخليا

33 - ظلت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى تُعاني من حالات تشرد داخلي هائلة العدد، حيث بلغ عدد المشردين داخليا في القارة نحو 18,5 مليون شخص بحلول نهاية عام 2019، أي ما يمثل 43 في المائة من المشردين داخليا في العالم بأسره.

34 - وفي عام 2019، احتفل الاتحاد الأفريقي بالذكرى السنوية العاشرة لاتفاقية الاتحاد الأفريقي لحماية ومساعدة المشردين داخليا في أفريقيا (اتفاقية كمبالا). وكانت غينيا الاستوائية وجنوب السودان والصومال وموزامبيق آخر بلدان صدّقت على هذه الاتفاقية. وأتمّت إثيوبيا في آذار/مارس 2020 عمليتها الوطنية للتصديق على هذه الاتفاقية. ودعت المقررة الخاصة المعنية بحقوق الإنسان للمشردين داخليا إلى احترام حقوق المشردين داخليا وإشراكهم في إيجاد حلول دائمة، وشجعت على الانضمام إلى الاتفاقية.

35 - وبهدف تعزيز حماية المشردين داخلياً وإيجاد حلول دائمة لهم، تركزت الجهود على تنفيذ خطة العمل للجهات المعنية المتعددة التي أُطلقت في الذكرى السنوية العشرين لإصدار المبادئ التوجيهية المتعلقة بالتشرد الداخلي. وفي آذار/مارس 2020، أطلقت مفوضية شؤون اللاجئين مبادرة بشأن المشردين داخليا في بلدان مختارة، منها إثيوبيا وبوركينا فاسو وجنوب السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان، لضمان أن تكون تدابير الاستجابة المتعلقة بالتشرد الداخلي أكثر فعالية ومن الأيسر توقعها، وحتى تفعّل

المفوضية سياستها المحدثة بشأن المشردين داخليا. وفي الصومال، اعتمدت الحكومة إطارا وطنيا بشأن المشردين داخليا والعائدين.

36 - وفي كانون الأول/ديسمبر 2019، أطلقت إثيوبيا مبادرة وطنية لإيجاد حلول دائمة، ووُضعت هذه المبادرة، بالشراكة مع الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية وجهات مانحة، من أجل دعم المشردين داخليا. كما عملت المنظمة الدولية للهجرة والجهات الشريكة لها مع الجهات الوطنية المعنية من أجل تعزيز جهود بناء السلام ودعم التماسك الاجتماعي في صفوف المشردين داخليا.

دال - منع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له

37 - ظل العنف الجنسي والجنساني، الذي تتعرض له في الغالب النساء والفتيات، يُثير بالغ القلق في جميع أنحاء المنطقة، وقد تفاقم هذا العنف بسبب جائحة كوفيد-19. وأعطت الأمم المتحدة الأولوية إلى تدابير منعه والتخفيف من مخاطره والتصدي له ووسّعت هذه التدابير بالعمل على نحو وثيق مع الجهات الشريكة الوطنية والمحلية. وتولت مفوضية شؤون اللاجئين قيادة وتنسيق تدابير الاستجابة المتعلقة باللاجئين والتدابير الدولية لحمايتهم ومساعدتهم وإيجاد حلول لهم، بما في ذلك تدابير منع العنف الجنسي والجنساني والتخفيف من مخاطره والتصدي له. وقام المشروعان المشتركان بين الوكالات، وهما مشروع تطوير قدرة الحماية الاحتياطية ومشروع تطوير القدرة الاحتياطية المعنية بالمسائل الجنسانية، بإيفاد 24 من كبار المستشارين في شؤون الحماية وفي الشؤون الجنسانية إلى بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى من خلال مفوضية شؤون اللاجئين، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، ممّا عزز القدرات في العمليات الميدانية.

38 - وقامت مجموعة واسعة من الجهات بأنشطة وقائية في هذا الصدد في شتى أنحاء القارة. ففي أوغندا وبوروندي، شارك رجال وفتيان في مبادرات وقائية كانت قيادتُها مجتمعيةً وكان الهدفُ منها تناول الصلة بين ارتكاب العنف ضد النساء وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي شمال شرق نيجيريا، شُجِّع الانخراط المجتمعي في مكافحة العنف الجنسي والجنساني من خلال تحالف القرى لعدم التسامح إطلاقاً مع هذا العنف، وشمل ذلك 000 45 مشرد داخليا. وفي نيجيريا، تعاونت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع وزارة شؤون المرأة في هذا البلد من أجل التوعية بالعنف الجنساني ومنعه، واستهدفا نحو 000 10 لاجئ ومشرّد داخليا.

39 - وأُقيمت أماكن آمنة للنساء والفتيات، بمن فيهن من وقعن ضحية للعنف الجنسي والجنساني. ودعَمَ صندوق الأمم المتحدة للسكان مراكز جامعة للخدمات في جنوب السودان قدّمت دعما طبيا ونفسيا وقانونيا متكاملا للضحايا، بينما دعَمَ أكثر من 000 30 ضحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية. وفي أوغندا، دعمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة تقديم خدمات المساعدة القانونية لضحايا العنف الجنسي والجنساني، وشملت أكثر من 000 51 امرأة وفتاة، و 000 4 رجل وفتى من اللاجئين والمجتمعات المضيفة، وقدّمت الدعم النفسي الاجتماعي كذلك إلى 900 18 فرد. وفي إثيوبيا، استُهدفت مناطق بها عدد كبير من المشردين داخليا بتنفيذ تدابير للتخفيف من مخاطر العنف الجنسي والجنساني، وبتقديم دعم محورُ تركيزه الضحايا، وبإقامة آليات مجتمعية لرفع الشكاوى. ودَعَم صندوق الأمم المتحدة للسكان تقديم التدريب في مجال الإدارة السريرية لحالات الاغتصاب إلى 320 من العاملين في مجال الرعاية الصحية الذين يعملون على خدمة اللاجئين والمشردين داخليا في ثمانية بلدان، وقدّمَ 000 875 1 مجموعة من مجموعات مستلزمات الصحة الإنجابية في ستة بلدان.

هاء - المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة

40 - المساواة بين الجنسين أمرٌ ضروري لتأمين رفاه المشردات وحقوقهن، كما أن تمكينهن، من خلال مشاركتهن المجدية في صنع القرار، أمرٌ أساسي لاكتساب القدرة على الصمود. وساعدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة في بناء قدرات أكثر من 750 جهة عاملة في مجال العمل الإنساني في شتى أنحاء القارة من أجل الاستجابة لاحتياجات وأولويات النساء والفتيات المتضررات من الأزمات. وفي النيجر، دعمت الهيئة إقامة "أماكن للتلاحم النسائي"، وقامت بالتعاون مع جهات شريكة بدعم أكثر من 000 50 امرأة في اكتساب مهارات معيشية.

41 - وفي مالي، زوّدت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مشردات داخليا ونساء من المجتمعات المضيفة بعُدَد لتمكينهن من القيام بأنشطة اقتصادية. وفي كينيا، قامت هيئة الأمم المتحدة للمرأة والجهات الشريكة لها بتدريب أكثر من 100 2 امرأة في مجالات القيادة وإدارة النزاعات والمساواة بين الجنسين ومنع العنف الجنسي والجنساني والتصدي له، وبتوعية 260 1 رجلا في مجالي منع العنف الجنسي والجنساني والمساواة بين الجنسين. وفي أوغندا، قُدِّمت خدمات بناء القدرات لما عدده 40 منظمة لحقوق المرأة لتمكينها من التأثير في عمليات الاستجابة الإنسانية، في حين استفادت 700 3 مشردة داخليا في شمال شرق نيجيريا من التدريب في مجالات القيادة والتواصل والدعوة.

42 - وفي نقاط توزيع الأغذية، أقام برنامج الأغذية العالمي والجهات الشريكة له أماكن ملائمة للأطفال بهدف دعم النساء وضمان التحاق الأطفال الكبار سنا بالمدارس. وأصدرت مفوضية شؤون اللاجئين مجموعة أدوات تتعلق بالمساواة بين الجنسين، وكان من بينها ممارسات فضلى في هذا المجال.

واو - حماية الأطفال

43 - وفي أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، حيث يمثل الأطفال 62 في المائة من المشردين، ازداد عدد حوادث التخلي عن الأطفال وزواج الأطفال وحمل المراهقات. وقدمت منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) والمنظمة الدولية للهجرة ومفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة لها الدعمَ لجماعة شرق أفريقيا والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية في مجال تعزيز النظم الوطنية لحماية الأطفال، والتعاون عبر الحدود لتلبية احتياجات الأطفال اللاجئين والمهاجرين.

44 - وقدّمت اليونيسف الدعم النفسي الاجتماعي لأكثر من 500 83 طفل من الفئات الهشة في منطقة الساحل الوسطى، إضافة إلى تقديمها الدعم إلى 700 400 طفل في جنوب السودان. وفي تشاد، قدمت اليونيسف الدعم النفسي الاجتماعي إلى 000 106 طفل في مخيمات اللاجئين والمجتمعات المضيفة من خلال إقامة أماكن ملائمة للأطفال والقيام بتدابير مجتمعية. وفي نيجيريا، تم تدريب متطوعين من المجتمعات المحلية على تقديم الدعم النفسي الاجتماعي. ونتيجة لذلك، قُدّم الدعم إلى 000 245 طفل في الشمال الشرقي، وتلقى عشرات الآلاف من الأطفال توعيةً بمخاطر المتفجرات من مخلفات الحرب. وقدمت اليونيسف الدعم لنحو 000 37 طفل في الحصول على التعليم في أماكن تعلم آمنة في نيجيريا، بينما استفاد 000 249 طفل من تقديم التدريب النفسي الاجتماعي للمعلمين.

45 - وفي جنوب السودان، أطلقت اليونيسف والجهات الشريكة لها صيغة جديدة لنظام إدارة المعلومات المتعلقة بحماية الطفل لتيسير تتبّع الأسر وجمع شملها بما يدعم توفير حماية أوسع للأطفال. ونفذت

مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة لها، في شتى أنحاء أفريقيا، أكثر من 600 48 عملية لتحديد المصالح الفضلى لأطفال غير مصحوبين بذويهم ومنفصلين عن ذويهم، وعملت مع الدول على وضع قوانين وسياسات لتوفير الحماية للأطفال المشردين وعديمي الجنسية على قدم المساواة مع غيرهم. وفي إثيوبيا، وضعت مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة لها وأفراد من المجتمع المحلي نظاما لتعقب أسر الأطفال الوافدين حديثا وجمع شملهم بها، وقد جُمع شمل 600 6 طفل بأسرهم في المخيمات والمناطق المحيطة بها. وفي أوغندا، حضر أكثر من 000 10 والد/ة ومقدم/ة رعاية جلسات بشأن التنشئة الإيجابية، وتلقى 000 13 من الأفراد والشباب من المجتمع المحلي توعية بشأن منع العنف ضد الأطفال.

زاي - عديمو الجنسية

46 - واصلت حملة مفوضية شؤون اللاجئين العشرية للقضاء على انعدام الجنسية دفع عجلة إحراز التقدم في القضاء على انعدام الجنسية، بطرق منها تقديم التوجيه التقني إلى الدول في مجال إصلاح القوانين والسياسات والإجراءات المتعلقة بالجنسية بهدف معالجة المسائل التي قد تؤدي إلى انعدام الجنسية. ويعمل الاتحاد الأفريقي، بدعم تقني من مفوضية شؤون اللاجئين، على وضع الصيغة النهائية لمشروع بروتوكول قاري يُلحقُ بالميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب ويتعلقُ بجوانب محددة من الحق في الجنسية وبالقضاء على انعدام الجنسية في أفريقيا.

47 - وقد تعهّدت الدول وجهات معنية أخرى بالتزامات قوية للقضاء على انعدام الجنسية خلال الجزء الرفيع المستوى بشأن انعدام الجنسية في الدورة السبعين للجنة التنفيذية لمفوضية شؤون اللاجئين المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وتعلق أكثر من 100 تعهّد بأفريقيا. والتزمت دول عديدة بإيجاد حلول لحالات انعدام الجنسية، واعتماد خطط عمل وطنية، وإصلاح القوانين والسياسات، والانضمام إلى الاتفاقيات المتعلقة بانعدام الجنسية. وتعهدت أمانة المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى بأن تدعم اعتماد لجنتها الإقليمية المشتركة بين الوزارات لمشروع خطة عمل موحدة للقضاء على انعدام الجنسية (2017-2024).

48 - وقُدمت خطة عمل للقضاء على انعدام الجنسية في منطقة الجنوب الأفريقي دون الإقليمية إلى لجنة الأمن العام التابعة للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي لتُوافق عليها، بينما تعهدت بلدان هذه المنطقة دون الإقليمية بنحو 50 التزاماً بالقضاء على انعدام الجنسية خلال الجزء الرفيع المستوى والمنتدى العالمي للاجئين. واعتمدت إسواتيني والكونغو خطط عمل وطنية للقضاء على انعدام الجنسية عن طريق إصلاح قانون الجنسية. وفي جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا ومدغشقر وناميبيا، كانت الخطط الوطنية الموضوعة للقضاء على انعدام الجنسية في انتظار أن توافق عليها حكومات هذه البلدان موافقة رسمية. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2019، انضمت أنغولا إلى اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية.

49 - وتمشياً مع خطة عمل بنجول بشأن القضاء على انعدام الجنسية للفترة 2017-2024 التي اعتمدتها الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، اعتمدت كوت ديفوار والنيجر خطط عمل وطنية للقضاء على انعدام الجنسية. كما أعلنت الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الاقتصادية والنقدية لوسط أفريقيا تعهدات بالقضاء على انعدام الجنسية خلال الجزء الرفيع المستوى.

50 - ولا يزال تسجيل المواليد يشكّل أداة حاسمة في منع حدوث حالات انعدام الجنسية. وفي جنوب السودان، دعمت اليونيسف تسجيل 000 73 من الأطفال المشردين والأطفال من المجتمعات المستضيفة

للمشردين من خلال تسجيل المواليد رقمياً. وفي أوغندا، تم في عام 2019 التوسّع في تسجيل المواليد وفي استخدام النظام المتنقل لسجلات الحالة المدنية.

حاء - تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين والتعهدات المتعلقة بأفريقيا المنبثقة عن المنتدى العالمي للاجئين

51 - تمشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، عملت مفوضية شؤون اللاجئين مع الحكومات والجهات الشريكة لها لتوسيع مدى الإدماج الاجتماعي والاقتصادي للاجئين، وعزّزت الشراكات مع الجهات الإنمائية، ومنها البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة العمل الدولية، وعملت مع الحكومات على وضع استراتيجيات وطنية شاملة للجميع. وأُحرز تقدم هام نحو جعل الاستجابات لشؤون اللاجئين في أفريقيا على قدر أكبر من الشمولية. وفي إثيوبيا، مُنح اللاجئون إمكانيات أكبر للانخراط في الاقتصادات المحلية، بينما مُنح اللاجئون في ملاوي إمكانية الاستفادة من الخدمات المصرفية، وهو ما حفّز إقامة المشاريع التجارية الصغيرة. وعملت حكومة النيجر ومفوضية شؤون اللاجئين مع البنك الدولي والوزارة الاتحادية للتعاون الاقتصادي والتنمية في ألمانيا على وضع سياسة طموحة تتجاوز المخيمات من أجل إيجاد حلول للاجئين النيجيريين والماليين وتحسين حياة المجتمعات المستضيفة لهم في الوقت نفسه.

52 - وفي المنتدى العالمي الأول للاجئين، تعلّق أكثر من 400 تعهّد بأفريقيا تحديداً. وكان نحو 250 تعهدا من هذه التعهدات التزامات مالية بتقديم الدعم التقني والمادي تعهّدت بها الجهات المانحة والمجتمع المدني والقطاع الخاص وجهات معنية أخرى. وتهدف التعهدات إلى زيادة فرص الحصول على التعليم، وتيسير إيجاد فرص العمل وسبل العيش، وتحسين فرص الحصول على الطاقة النظيفة، وتعزيز البنى التحتية. و 180 تعهدا من تلك التعهدات البالغ عددها 400 هي تعهدات أعلنها 54 كيانا في أفريقيا، ومنها 34 دولة، إضافة إلى منظمات غير حكومية ومؤسسات من القطاع الخاص. وتمحور نصف التعهدات حول تعزيز آليات اللجوء والحماية وتيسير إيجاد حلول دائمة.

53 - وأُطلقت منصّة الدعم التابعة للهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية خلال المنتدى العالمي للاجئين، وستكون هذه المنصة محوريةً في حشد المزيد من الدعم السياسي والمالي والتقني للتمكّن من دعم إيجاد حلول دائمة ومساعدة البلدان المضيفة للاجئين، بما في ذلك معالجة الأثر الاجتماعي والاقتصادي للجائحة.

رابعا - العمليات الإنسانية

ألف - القدرات والقيود في مجال الاستجابة في حالات الطوارئ

54 - أعاقت النزاعاتُ الدائرة ووجودُ العناصر المسلحة إيصال المساعدات الإنسانية في العديد من البلدان. فقد وُوجهت عراقيل في تنفيذ عمليات الاستجابة في كثير من الأحيان بسبب تفشّي أعمال العنف، والأجهزة المتفجرة يدوية الصنع، والألغام الأرضية، والكوارث، والقيود اللوجستية.

55 - وشهدت أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى حوادث أمنية مسّت أفرادا من الأمم المتحدة وبعثات حفظ السلام والبعثات السياسية وقد قارب عددها 000 3 حادث. وصُنف 189 حادثا من هذه الحوادث على أنه حادث خطير: 16 حالة وفاة و 40 إصابة خطيرة و 128 حالة احتجاز و 5 حالات اختطاف.

56 - وأُنجزت أنشطة تأهب في 23 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشملت 14 خطة طوارئ مشتركة بين الوكالات لمواجهة التدفقات المحتملة للاجئين. وعززت الأمم المتحدة والجهات الشريكة لها استجابتها لحالات الطوارئ في عدة بلدان، حيث قدمت مساعدات منقذة من الموت، بما في ذلك تقديمها الغذاء والماء. وعمل برنامج الأغذية العالمي على التخطيط بدقة في هذا الصدد، واستخدم أنظمة مبتكرة للإنذار المبكر حتى يتسنى استباق الطوارئ وتخزين الإمدادات في المناطق المعنية مسبقاً، بما في ذلك في جمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وفي السودان.

57 - وتوجد 6 من عمليات حفظ السلام في العالم، البالغ عددها 13 عملية، في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، عملت بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في جمهورية أفريقيا الوسطى على نحو وثيق مع المنظمات الإنسانية من أجل تيسير إيصال المساعدات الإنسانية وحماية المدنيين. وقامت العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور بتزويد العمليات الإنسانية بالحراسة المسلحة. وفي الوقت الذي تستعد فيه هذه العملية المختلطة للانسحاب، لا تزال الحالة الأمنية في دارفور تُثير القلق، لا سيما في ظل وقوع اللاجئين المقيمين في المخيمات والمدن ضحايا للهجمات المسلحة والنزاعات القبلية.

باء - الغذاء والتغذية

58 - أدت النزاعات وأعمال العنف إلى تفاقم انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية في البلدان المتأثرة بهذه النزاعات والأعمال. فقد اضطر كثير من السكان للفرار تاركين محاصيلهم الزراعية، ولما عاد بعضهم وجدوا منازلهم ومحاصيلهم مدمرة أو وجدوا آخرين في ممتلكاتهم. وأنذرت مفوضية شؤون اللاجئين وبرنامج الأغذية العالمي بأن النزاعات والكوارث، والنقص الشديد في التمويل، والصعوبات المرتبطة بسلسلة الإمدادات، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، وفقدان الدخل بسبب جائحة كوفيد-19 أمورٌ تهدد بترك ملايين اللاجئين في شتى أنحاء أفريقيا دون طعام. ومن العوامل الأخرى التي تسهم في تفاقم انعدام الأمن الغذائي تعذر إيجاد الأراضي الزراعية وسبل المعيشة، ومحدودية فرص إدرار الدخل.

59 - وفي إثيوبيا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية تنزانيا المتحدة وجنوب السودان ورواندا وزمبابوي والكاميرون وملاوي، كان الأشخاص المشمولون باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين يعوّلون تعويلاً شبه مطلق على تلقي المساعدة الغذائية. وأدى انخفاض التمويل الممنوح للحالات المطولة إلى خفض حصص الإعاشة وإعطاء الأسبقية لمن هم أشدّ هشاشة.

60 - وقدّم برنامج الأغذية العالمي معونات غذائية وتغذوية ومساعدات ضرورية للاجئين والمشردين داخليا والعائدين. وفي السودان، استفاد من التحويلات الغذائية والنقدية أكثر من 1,8 مليون مشرد داخليا و 400 000 لاجئ و 13 000 عائد؛ وفي أوغندا، ساعدت التحويلات الغذائية والنقدية 1,3 مليون لاجئ؛ وفي إثيوبيا، استفاد 690 000 لاجئ من التحويلات الغذائية والنقدية. وفي كينيا، تلقى أكثر من 415 000 لاجئ معونات غذائية وتغذوية ومساعدات ودعماً في مجال سبل العيش، بينما قُدمت مساعدات غذائية إلى 140 000 لاجئ في جمهورية الكونغو الديمقراطية وإلى أكثر من 250 000 لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، دعمت 80 في المائة من موارد برنامج الأغذية العالمي المشردين داخليا والعائدين والأسر المضيفة، حيث استفاد منها حوالي 525 000 مستفيد شهريا.

61 - وتزايد استخدام التحويلات النقدية لتلبية الاحتياجات الغذائية في عدد من العمليات. وانتقل برنامج الأغذية العالمي من تقديم مساعدات غذائية عينية إلى تقديم تحويلات نقدية في بلدان مختلفة، بما في ذلك في أوغندا وجنوب السودان وفي السودان، ودعم بذلك 000 450 لاجئ، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 50 في المائة تقريباً مقارنة بعام 2018.

62 - وكشفت الاستقصاءات التغذوية التي أجرتها مفوضية شؤون اللاجئين والجهات الشريكة لها في 70 موقعاً للاجئين و 14 مجتمعا مستضيفا لهم عن سوء التغذية في صفوف الأطفال، حيث كُشف عن معدلات تقزم شديدة الارتفاع في 50 في المائة تقريباً من المواقع، وارتفاع نسبة فقر الدم في حوالي 70 في المائة من المواقع، وتجاوز المعدل العام لسوء التغذية الحاد عتبة 10 في المائة في 39 في المائة من المواقع. وقُدمت تغذية تكميلية شاملة في 24 موقعاً للاجئين، بما في ذلك في أوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة وكينيا.

63 - وعزّزت اليونيسف نُظُم المراقبة والإحالة المجتمعية في جميع أنحاء شرق أفريقيا وجنوبها لمعالجة سوء التغذية الحاد. وعولج أكثر من 600 طفل، من بينهم لاجئون، من سوء التغذية الحاد الوخيم في إسواتيني وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وفي منطقة الساحل الوسطى، عالجت اليونيسف نحو 000 240 طفل من سوء التغذية الحاد، بينما قُدّم العلاج إلى 500 86 طفل في أوغندا، بما في ذلك أكثر من 000 15 طفل في مناطق تستضيف لاجئين.

جيم - المساعدة النقدية

64 - تعزّز تقديم المساعدة النقدية في جميع أنحاء المنطقة، مما حسّن النتائج المحققة من حيث توفير الحماية والمساعدة. ولم تقتصر المنح النقدية على تلبية الاحتياجات الأساسية، حيث استُخدمت كذلك للمساعدة في الحصول على التعليم والمأوى، وتحسين سبل العيش، وتيسير دوام العودة وإعادة الإدماج. وكانت هذه المنح كذلك أداة لتعميم الخدمات المالية، كما استفادت منها المجتمعات المضيفة.

65 - وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، دعَمت المنح النقدية العودة وإعادة الإدماج، وعُزِّز تقديم المساعدة النقدية لمساندة اللاجئين الذين تأثرت سبل عيشهم بشدة بسبب جائحة كوفيد-19. وكانت مفوضية شؤون اللاجئين قد قدمت المساعدة إلى 000 35 أسرة معيشية بحلول 30 حزيران/يونيه.

66 - وفي الجنوب الأفريقي، التُزم في عمليات مفوضية شؤون اللاجئين بالانتقال من تقديم المساعدة العينية إلى تقديم المساعدة النقدية في عام 2020. وقُدمت مساعدات نقدية في أنغولا وجنوب أفريقيا وزامبيا، وتلقى اللاجئون والمشردون داخليا في جمهورية الكونغو الديمقراطية المزيد من المساعدات النقدية.

67 - وفي غرب أفريقيا ووسطها، زادت مفوضية شؤون اللاجئين من إقامة الشراكات مع مقدمي الخدمات المالية لتسليم الأموال على نحو أكثر فعالية، وتواصلت مع الحكومات والجهات الإنمائية الشريكة لتعزيز ارتباط عملها بالخطط الوطنية للحماية الاجتماعية. وفي بوركينا فاسو وحدها، صُرِف أكثر من 1,2 مليون دولار لمشردين داخليا في النصف الثاني من عام 2019.

دال - الصحة

مواجهة كوفيد-19

68 - طرح كوفيد-19 عدداً من التحديات على المستوى التنفيذي. وسعت الأمم المتحدة، بالعمل مع الحكومات، إلى توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين عن طريق خطط الاستمرارية وتدابير التخفيف من المخاطر. وتسنى في بعض الحالات الاستمرار في توفير المهام الأساسية عن طريق استعمال خطوط الاتصال لطلب المساعدة، وتقديم المشورة عبر الإنترنت بشأن توفير الحماية. وفي آذار/مارس 2020، أطلقت الأمم المتحدة الخطة الإنسانية العالمية لمواجهة كوفيد-19. و 26 بلدا من البلدان المشمولة بهذه الخطة، وعددها 63 بلدا، هي من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

69 - ودعت المفوضية إلى إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في تدابير الصحة العامة وشبكات الأمان الاجتماعي في جميع أنحاء أفريقيا عملاً بالميثاق العالمي بشأن اللاجئين، وإلى البناء على الشراكات المعززة مع الجهات الإنمائية. ودُعمت التدابير الصحية الوطنية بإيفاد فرق طبية للحالات الطارئة في إثيوبيا وبوركينا فاسو وتوغو وجنوب أفريقيا وزامبيا وغانا.

70 - ونُفذت حملات إعلامية للتوعية والوقاية والعلاج في جميع العمليات، بمساعدة مجموعات من اللاجئين والمجتمعات المحلية وباستخدام خطوط الاتصال المباشر، ونشر الرسائل عبر الهواتف المحمولة، والنشرات، والملصقات، واللوحات الإعلانية. وفي بعض البلدان، مثل بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، قُدّمت تدريبات بشأن تدابير الوقاية للجان الحماية المجتمعية. وشكّل اللاجئون والمشردون داخليا عنصرا أساسيا من تدابير المواجهة، بما في ذلك عملهم كأخصائيين صحيين ومساعدتهم في إنتاج المعدات الواقية الشخصية.

71 - وفي إطار تدابير المواجهة، حُوّلت مرافق العبور والاستقبال الخاصة باللاجئين إلى مرافق للعزل والحجر الصحي، بما في ذلك في أوغندا، وقد غطّت خدماتها المجتمعات المضيفة أيضا. وفي كينيا، أُقيمت مراكز للعزل تضم 000 1 سرير في مخيم داداب. وفي المخيمات في منطقة غامبيلا في إثيوبيا، أُقيمت 127 محطة لغسل الأيادي للاستعمال المشترك ونحو 000 15 محطة أخرى للاستعمال الأسري. وفي جنوب دارفور، أُقيم خزان مياه سعتُه 000 1 لتر في مركز بليل للتسجيل. وزاد توزيع مواد الصرف الصحي والنظافة الصحية، بما في ذلك الصابون، في جميع العمليات.

التدابير الصحية الأخرى

72 - في عام 2019، أبلغت منظمة الصحة العالمية عن 140 حالة طوارئ في مجال الصحة العامة في أفريقيا، بما في ذلك تفشي أكثر من 120 مرضا، وواجهت القارة في الوقت نفسه نقصا شديدا في العاملين الطبيين المدرَّبين. وفي حالات المشردين داخليا، قادت المنظمة المجموعة المعنية بالصحة، حيث عملت مع أكثر من 50 جهة شريكة وحكومة. وعملت المجموعة المعنية بالصحة في إثيوبيا وبوركينا فاسو وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والصومال والكاميرون ومالي والنيجر ونيجيريا.

73 - واستهدفت التدابير الصحية النساء والأطفال. وفي السودان، عالجت اليونيسف 400 615 طفل لاجئ ومشرد داخليا من حالات إسهال وملاريا والتهابات في الجهاز التنفسي. وفي زامبيا، قدمت اليونيسف

الرعاية الصحية إلى 000 20 أم ومولود وطفل من اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم، إضافة إلى تقديمها الدعم النفسي والاجتماعي إلى 100 5 طفل لاجئ. وعززت مفوضية شؤون اللاجئين، بتمويل من مؤسسة بيل وميليندا غيتس، الرعاية الصحية للأمهات والرضع من اللاجئين في تشاد والكاميرون والنيجر.

74 - وقدَّم صندوق الأمم المتحدة للسكان خدمات صحة جنسية وإنجابية منقذة للحياة من خلال مجموعة الخدمات الأولية الدنيا للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وفي تشاد وجمهورية الكونغو الديمقراطية والسودان وموزامبيق ونيجيريا، درّب هذا الصندوق عاملين في مجال القابلة، وقدّم خدمات في مجال الصحة الإنجابية.

75 - وعملت الأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية مع الحكومات لدعم تدابير مواجهة فيروس الإيبولا. ففي جمهورية الكونغو الديمقراطية، أتاحت المنظمة الدولية للهجرة خرائط للتنقلات البشرية وتحليلات للبيانات بهدف الوقاية من الإيبولا واحتوائه، بما في ذلك في سياق التدفقات عبر الحدود. وفي أوغندا وبوروندي وجنوب السودان ورواندا، غطت الحملات الإعلامية التي قامت بها اليونيسف والإمدادات الأساسية التي وزعتها للوقاية من الإيبولا أكثر من 000 170 شخص.

76 - وأُحرز تقدم في إدماج اللاجئين في البرامج الصحية الوطنية في جمهورية أفريقيا الوسطى. وفي رواندا، عملت منظمة العمل الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين مع وزارة الصحة على إدماج اللاجئين في المنظومة الصحية الوطنية، مما أدى إلى إدماج 000 12 لاجئ مقيم في مناطق حضرية في الخطة الوطنية للتأمين ضد التهاب الكبد، وتوسيع إمكانية الحصول على العلاج. وفي جمهورية تنزانيا المتحدة، أُدمج اللاجئون في البرنامج الوطني لمكافحة الملاريا.

77 - وأُتيحت للاجئين والمواطنين إمكانيات متكافئة للحصول على العلاج من فيروس نقص المناعة البشرية في 26 بلداً من البلدان التي تستضيف لاجئين في أفريقيا، وذلك من خلال البرامج الوطنية. وفي إثيوبيا، قدّم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز خدمات الصحة الجنسية والإنجابية إلى مليونَي عائد، بينما شجعت مفوضية شؤون اللاجئين على إدماج اللاجئين وطالبي اللجوء في الاستراتيجيات الوطنية في أوغندا؛ وقامت المفوضية، بالاشتراك مع هذا البرنامج المشترك، بتعزيز برامج فيروس نقص المناعة البشرية في مخيمات اللاجئين في ملاوي. وفي موزامبيق، دعم البرنامج المشترك والمنظمة الدولية للهجرة إدماج فيروس نقص المناعة البشرية في التدابير الصحية لمواجهة الحالات الطارئة التي تتولى وزارة الصحة قيادتها.

78 - وفي عام 2019، دعمت اليونيسف خدمات التلقيح في المناطق التي تستضيف لاجئين، بما في ذلك في إثيوبيا وأوغندا وجمهورية تنزانيا المتحدة والسودان. وتلقى نحو 500 16 طفل لاجئ لقاحات ضد الحصبة.

هاء - التعليم

79 - دعمت مفوضية شؤون اللاجئين تعليم ملايين الأطفال من اللاجئين ومن المجتمعات المستضيفة لهم، بطرق منها برنامج شامل للمدارس الابتدائية في ثمانية بلدان أفريقية، ومبادرة التعليم الثانوي للشباب التي هي مبادرة يستفيد منها اللاجئون في إثيوبيا وزامبيا والكاميرون وكينيا. وأتاح برنامج مدارس الشبكة الفورية موارد رقمية لأغراض التعليم لأكثر من 000 54 طالب و 900 مدرس في جمهورية تنزانيا المتحدة وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان وكينيا. وتلقى ما يقرب من 800 3 طالب لاجئ (30 في المائة منهم إناث) في 32 بلدا في أفريقيا منحا دراسية من مبادرة ألبرت أينشتاين الأكاديمية

الألمانية للاجئين ليُتابعوا الدراسة الجامعية في بلد لجوئهم. وقدّم الاتحاد الأفريقي 25 منحة دراسية جامعية إلى لاجئين في إطار الاحتفال بإعلانه سنة 2019 "سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا".

80 - وفي المنتدى العالمي للاجئين، تعهّدت دول أفريقية، منها إثيوبيا وأوغندا وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجنوب السودان وجيبوتي ورواندا وزامبيا وزمبابوي والسنغال والسودان وغانا والكاميرون والكونغو وكينيا وليبريا وليسوتو ونيجيريا، ببدء أو مواصلة العمل على إدماج الطلاب اللاجئين في نظم التعليم الوطنية.

81 - ودعمت اليونيسف تعليم ملايين الأطفال من اللاجئين ومن المجتمعات المستضيفة لهم في أوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية وجنوب السودان والكاميرون والكونغو وكينيا وبلدان أخرى. وأتاحت اليونيسف والجهات الشريكة لها التعليم لأكثر من 000 112 طفل لاجئ في جمهورية تنزانيا المتحدة ورواندا وزامبيا، وساعدت 000 61 طفل على استعادة إمكانية الحصول على التعليم في منطقة الساحل. وفي إثيوبيا، ساعدت اليونيسف 000 101 طفل من اللاجئين ومن المجتمعات المستضيفة لهم وما يقرب من 000 34 طفل مشرد داخليا في الحصول على التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة.

82 - ونُفذت برامج للتغذية في المدارس لفائدة الأطفال اللاجئين في بلدان عديدة. وقدّم برنامج الأغذية العالمي وجبات غذائية إلى الأطفال من المشردين والعائدين ومن المجتمعات المستضيفة لهم في السودان، بما في ذلك أكثر من 000 700 طفل في ولايات دارفور والنيل الأزرق وجنوب كردفان. وفي جمهورية أفريقيا الوسطى، قدّم برنامج الأغذية العالمي وجبات غذائية لأطفال مدارس ابتدائية من المشردين داخليا واللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم. وفي جنوب السودان، قام برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين بتجربة برنامج للتغذية في المدارس في مخيم غوروم للاجئين.

83 - وفي سياق جائحة كوفيد-19، عملت الأمم المتحدة، بعد إغلاق المدارس في العديد من البلدان، على ضمان إدماج الأطفال والشباب اللاجئين والمشردين في التدابير التعليمية التي تتولى وزارات التعليم قيادتها.

واو - المأوى

84 - عزّزت مفوضية شؤون اللاجئين فرص الحصول على المأوى في حالات الطوارئ وفي حالات مؤقتة، حيث أرسلت أكثر من 000 15 وحدة سكنية للاجئين إلى 14 عملية. ودعمت تدابير توفير المأوى والمستوطنات حلولا دائمة وتحويل المخيمات إلى مستوطنات مستدامة. ووُضعت أدوات لتحديد توصيفات للمستوطنات مع برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)، وذلك لتحسين عملية صنع القرار والاستثمارات في البنى التحتية، وقد أُعدت توصيفات من أجل المواقع في إثيوبيا وأوغندا. وفي النيجر، استعانت مفوضية شؤون اللاجئين، بالتعاون مع الحكومة والمجتمعات المضيفة، باستراتيجيات للتنمية الحضرية لتحويل المخيمات إلى مستوطنات متكاملة.

85 - وتولت المفوضية قيادة تسع مجموعات معنية بتوفير المأوى في أفريقيا، حيث دعمت إيجاد حلول للإيواء بواسطة 194 جهة شريكة وبتمويل يفوق 80 مليون دولار. وتم تفعيل المجموعات المعنية بتوفير المأوى في بوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية. ولبّت المفوضية والجهات الشريكة لها الاحتياجات من المأوى المرتبطة بالتشرد، وكذلك بعودة المشردين إلى ديارهم. وفي الحالات التي تعذر فيها إيجاد الأراضي للبناء عليها بسبب انعدام الأمن والفيضانات والتشرد، كما كان الحال في بوركينا فاسو وتشاد

وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال ومالي ونيجيريا، قامت المجموعات المعنية بتوفير المأوى بتدابير منسّقة.

86 - وكان هناك ضغط، بسبب أزمة كوفيد-19، من أجل الإسراع بتقليص الكثافة وتنفيذ تدابير التباعد البدني في المستوطنات المكتظة والمجتمعات المضيفة. وقد تبرعت عمليات المفوضية في بوركينا فاسو وجمهورية أفريقيا الوسطى والنيجر ونيجيريا بوحدات مخصصة لسكن اللاجئين لتُستخدم كمرافق صحية، وأُرسلت 160 1 وحدة إضافية إلى أربع عمليات.

زاي - سبل العيش

87 - ساعدت برامج سبل العيش الكثير من اللاجئين على تجنب السقوط في براثن الفقر وعلى الاستعداد لإيجاد حلول دائمة لهم، وإفادة المجتمعات المحلية وتعزيز التعايش في الوقت نفسه. وعملت منظمة العمل الدولية ومفوضية شؤون اللاجئين مع الجهات الشريكة لهما على أنشطة سبل العيش لفائدة اللاجئين والمجتمعات المستضيفة لهم في إثيوبيا ومالي وملاوي وموريتانيا والنيجر.

88 - وبدأ البنك الدولي ومنظمات غير حكومية ومفوضية شؤون اللاجئين مشروعاً مدته خمس سنوات يستخدم "نهج التخرج" وسيستفيد منه 000 220 من اللاجئين وأفراد المجتمعات المستضيفة لهم الذين يعانون من فقر مدقع في 18 بلداً من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي ملاوي، تمكن اللاجئون في مخيم دزاليكا للاجئين من فتح حسابات مصرفية والحصول على قروض صغيرة لدعم مشاريع تجارية صغيرة.

89 - وفي موزامبيق، نفذ برنامج الأغذية العالمي ومفوضية شؤون اللاجئين ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وموئل الأمم المتحدة مشروعا متعلقا بسبل العيش مدته ثلاث سنوات، بالتعاون مع المعهد الوطني لدعم اللاجئين. وفي إثيوبيا، ساعد برنامج الأغذية العالمي في إنشاء جمعيات للادخار والاقتراض، وتعاونيات ريفية للادخار والائتمان. وقام أيضا بدعم سبل العيش بعد إعلان الحكومة منح اللاجئين الحق في العمل.

90 - وقدمت هيئة الأمم المتحدة للمرأة الدعم لأكثر من 000 10 أسرة معيشية من اللاجئين والمشردين داخليا في نيجيريا من خلال تدابير في مجال سبل العيش، وقدمت التدريب والتوجيه وأدوات لمباشرة أعمال لما عدده 300 1 امرأة متضررة من نزاعات. وفي الكاميرون، عملت هيئة الأمم المتحدة للمرأة مع الحكومة لدعم نحو 000 13 امرأة من اللاجئات والمشردات داخليا ومن المجتمعات المستضيفة لهن من خلال تقديم التدريب لهن في مجال سبل العيش ودعمهن في مباشرة أعمال.

خامسا - إنهاء النزوح القسري

91 - في عام 2019، قام الأمين العام، في ظل الزيادة الكبيرة في معدلات التشرد الداخلي على مدى العقد الماضي (حيث أصبح عدد المشردين داخليا يفوق 18 مليون في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى بعد أن كان يتجاوز 5 ملايين بقليل)، بإنشاء فريق رفيع المستوى معني بالتشرد الداخلي. والهدف من هذا الفريق هو إيجاد حلول طويلة الأجل للتشرد الداخلي على الصعيد العالمي، وإعداد توصيات محددة للدول الأعضاء ومنظومة الأمم المتحدة والجهات المعنية الأخرى.

ألف - العودة الطوعية

92 - لا تزال هناك عقبات تعترض العودة، ومنها استمرار انعدام الأمن وعدم توفر الخدمات الأساسية وفرص كسب العيش وعدم تسوية مسائل الإسكان والأراضي والممتلكات في العديد من البلدان. وقد اضطر لاجئون إلى العودة إلى ديارهم، في ظل ظروف لا تُحتمل في الغالب، بسبب تدهور الظروف الاجتماعية والاقتصادية في العديد من البلدان المستضيفة لهم. وفي عام 2020، تأثرت عمليات العودة الطوعية بتدابير التخفيف من مخاطر كوفيد-19، مما أدى إلى تعليق عمليات العودة المنظمة. ولا تزال معالجةُ الأسباب الجذرية للتشرد واستتبابُ السلام والاستقرار من العوامل الأساسية لتهيئة الظروف المواتية للعودة.

93 - وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، أتاحت إعادة تنشيط اتفاق السلام فرصا لعودة بعض المشردين من رعايا جنوب السودان. ففي عام 2019، عاد 800 99 لاجئ إلى هذا البلد. ورغم عمليات الإغلاق الرسمية للحدود، ففي نهاية نيسان/أبريل 2020، كان قد عاد أكثر من 000 5 شخص من رعايا جنوب السودان إلى بلدهم من بلدان مجاورة من تلقاء أنفسهم منذ بداية هذا العام. وفي عام 2019، دعمت مفوضية شؤون اللاجئين 200 21 لاجئ بوروندي و 200 6 لاجئ صومالي في العودة طوعا إلى ديارهم. وفي عام 2020، عاد أكثر من 700 6 لاجئ بوروندي إلى ديارهم من جمهورية تنزانيا المتحدة. وفي إثيوبيا، عاد أكثر من مليون مشرد داخلياً إلى ديارهم في عام 2019.

94 - ومن بين حالات العودة التي شهدتها منطقة غرب ووسط أفريقيا دون الإقليمية، كان أكبر عدد هو حالات العودة إلى جمهورية أفريقيا الوسطى (500 46) ثم مالي (250 5) ثم كوت ديفوار (250 3). وفي نيجيريا، سمحت الظروف في الشمال الشرقي بإعادة 130 لاجئاً نيجيرياً إلى وطنهم من الكاميرون بدعم من مفوضية شؤون اللاجئين وحكومتي هذين البلدين. وفي عام 2020، أنشأت المفوضية نظام رصدٍ من أجل جمع المعلومات عن مناطق العودة المحتملة في الوقت الذي كانت تتفاوض فيه على اتفاق ثلاثي الأطراف مع النيجر ونيجيريا.

95 - وفي الجنوب الأفريقي، يسرت المفوضية عودة أكثر من 000 3 لاجئ طوعاً من جمهورية الكونغو الديمقراطية إلى جمهورية أفريقيا الوسطى. كما قُدّمت المساعدة إلى أكثر من 000 17 لاجئ ليعودوا طوعاً من أنغولا إلى جمهورية الكونغو الديمقراطية، بالاقتران مع منحهم مساعدة نقدية في إطار حزمة المساعدات الممنوحة لهم من أجل العودة إلى وطنهم. وفي الكونغو، يسرت المفوضية عودة 216 6 لاجئ إلى جمهورية أفريقيا الوسطى.

باء - الإدماج في المجتمع المحلي

96 - رغم أن آفاق الإدماج في المجتمع المحلي لا تزال محدودة، يجري بذل جهود مع عدد من حكومات البلدان المضيفة وجهات معنية أخرى من أجل تيسير إتاحة فرص للاندماج. وتقديم الدعم من أجل تيسير الإدماج الاجتماعي والاقتصادي وإتاحة فرص التعليم والاعتماد على الذات وكسب العيش، مع إفادة المجتمعات المضيفة في الوقت نفسه، سيُساعد في إنجاح مشاريع الإدماج في المجتمع المحلي.

97 - ويمكن تيسير الإدماج في المجتمع المحلي بإصدار تصاريح إقامة حتى تكون الإقامة قانونية، وبإرساء سبل تُتيح الحصول على الجنسية. ففي زامبيا، دعت مفوضية شؤون اللاجئين إلى إصدار تصاريح

إقامة لفائدة 000 10 لاجئ أنغولي سابق و 000 4 لاجئ رواندي سابق في إطار عملية الإدماج القانوني. كما كانت ناميبيا بصدد شرعنة إقامة واندماج لاجئين أنغوليين سابقين فيها.

98 - ومنحت غينيا - بيساو الجنسية لنحو 500 5 لاجئ، متيحةً بذلك حلا دائما لحالة مطوّلة. وفي المنتدى العالمي للاجئين، تعهدت جمهورية الكونغو الديمقراطية وزامبيا وليبريا وناميبيا بتيسير إدماج اللاجئين، بمن فيهم اللاجئون السابقون، بطرق منها منح الإقامة القانونية الطويلة الأجل والجنسية.

جيم - إعادة التوطين والمسارات التكميلية

99 - عملت مفوضية شؤون اللاجئين مع الدول والجهات الشريكة على إطلاق استراتيجيتها الثلاثية السنوات بشأن إعادة التوطين والمسارات التكميلية التي تهدف إلى إشراك بلدان جديدة في إعادة التوطين وتوسيع ما هو متاح في إطار المسارات التكميلية لإتاحة دخول بلدان ثالثة.

100 - وفي شرق أفريقيا والقرن الأفريقي، في الوقت الذي تضاءلت فيه فرص إعادة التوطين في بلدان ثالثة بنسبة 11 في المائة، غادر أكثر من 700 18 شخص في عام 2019 إلى بلدان إعادة توطين. وفي الجنوب الأفريقي، غادر 342 1 شخصا إلى بلدان إعادة توطين مختلفة، وواصلت مفوضية شؤون اللاجئين الدعوة إلى إتاحة المزيد من فرص إعادة التوطين. وفي غرب أفريقيا ووسطها، غادر 246 1 شخصا في عام 2019 إلى بلدان إعادة توطين، ومنهم لاجئون تم إجلاؤهم من ليبيا عن طريق آلية العبور في حالات الطوارئ المنشأة في النيجر.

سادسا - الشراكات

101 - وُضعت في عام 2019 خطط استجابة إقليمية متعلقة باللاجئين في أربع حالات في أفريقيا، بما يتماشى مع نموذج تنسيق الأنشطة المتعلقة باللاجئين، بمشاركة 14 بلداً و 258 جهة شريكة. وحُشد ما يقرب من 900 مليون دولار من أجل هذه الحالات التي مُوّلت كما يلي: بوروندي (28 في المائة)، جمهورية الكونغو الديمقراطية (22 في المائة)، نيجيريا (46 في المائة)، جنوب السودان (43 في المائة). ودعمت خطط الاستجابة العمل على نحو وثيق مع الحكومات وعززت التعاون على الصعيدين الإنساني والإنمائي، تمشيا مع الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.

102 - وكانت المنظمات غير الحكومية المحلية والوطنية والدولية محورية في الوصول إلى الأشخاص المشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين، وتنفيذ مجموعة واسعة من الأنشطة في شتى أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وفي عام 2019، زودت المفوضية 272 جهةً مستجيبة ومنظمةً غير حكومية محلية ووطنية في القارة بنحو 125 مليون دولار. وانضم صندوق الأمم المتحدة للسكان إلى بوابة الجهات الشريكة للأمم المتحدة التي أطلقتها المفوضية واليونيسف وبرنامج الأغذية العالمي في عام 2018، وواصلت هذه البوابة تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني.

103 - وقامت المنظمات الإقليمية بدور بالغ الأهمية في مواجهة التحديات المرتبطة بالتشرد وإيجاد الحلول في أفريقيا. وعملت الأمم المتحدة على نحو وثيق جداً مع الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك في سياق الاحتفال بالذكرى السنوية لمعاهدتين بارزتين بشأن التشرد في أفريقيا (اتفاقية عام 1969 التي تحكم المظاهر الخاصة

بمشكلات اللاجئين في أفريقيا، واتفاقية كمبالا لعام 2009) و "سنة اللاجئين والعائدين والمشردين داخلياً: نحو حلول دائمة للنزوح القسري في أفريقيا".

104 - وفي المنتدى العالمي للاجئين، كرّر مصرف التنمية الأفريقي ومؤسسات مالية أخرى التزامهم بتفعيل الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين، بينما أعلن البنك الدولي عن تمويل إضافي قدره 2,2 بليون دولار للنافذة المكرسة للمجتمعات المضيفة واللاجئين في إطار التجديد التاسع عشر لموارد المؤسسة الدولية للتنمية. كما وُوفق، في إطار التجديد الثامن عشر للموارد، على رصد نحو 1,5 بليون دولار، حتى 30 حزيران/يونيه 2020، لمشاريع في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى.

سابعا - التمويل

105 - خصص وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ مبلغ 135,6 مليون دولار من الصندوق المركزي لمواجهة الطوارئ لدعم أنشطة إنقاذ الحياة في تسعة بلدان في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى متضررة من نزاعات. ويتضمن هذا المبلغ مخصصات مرصودة من نافذة الاستجابة السريعة (71,6 مليون دولار) ومن نافذة تمويل الطوارئ الناقصة التمويل (64 مليون دولار). وكان لهذا الصندوق دور محوري في تلبية الاحتياجات الإنسانية الشديدة المترتبة عن حالات التشرد الجديدة التي خلفتها أعمال العنف في إثيوبيا وبوركينا فاسو وجمهورية الكونغو الديمقراطية، وحالات النقص الحرج في تقديم المساعدات لمن هم في حالات تشرد مطوّلة في السودان وبلدان أخرى.

106 - وتلقت منظمات المعونة في جمهورية الكونغو الديمقراطية أكبر مبلغ من التمويل (27,0 مليون دولار)، تليها النيجر (21,1 مليون دولار)، ثم جنوب السودان (16,8 مليون دولار)، وبوركينا فاسو (16,0 مليون دولار)، والكاميرون (13,7 مليون دولار)، ومالي (12,8 مليون دولار)، وإثيوبيا (10,8 ملايين دولار)، وتشاد (10,0 ملايين دولار)، وموزامبيق (6,9 ملايين دولار).

107 - وفي عام 2019، خصصت الصناديق القطرية المشتركة 396 مليون دولار للأنشطة الإنسانية المنقذة للحياة في بلدان منها جمهورية أفريقيا الوسطى (39,0 مليون دولار)، وجمهورية الكونغو الديمقراطية (77,6 مليون دولار)، وإثيوبيا (60,6 مليون دولار)، ونيجيريا (26,7 مليون دولار)، والصومال (53,4 مليون دولار)، وجنوب السودان (80,0 مليون دولار)، والسودان (58,9 مليون دولار). وساعدت الصناديق القطرية المشتركة في جنوب السودان وفي السودان والصومال المتضررين من الفيضانات والجفاف. وانصبّ نحو 13 في المائة من موارد الصناديق القطرية المشتركة في أفريقيا على دعم حماية اللاجئين والمشردين داخليا والعائدين.

108 - ونظراً إلى تغطية 49 في المائة فحسب من احتياجات التمويل في منطقة أفريقيا في عام 2019 وعدم تلقي أي من خطط الاستجابة الإقليمية المتعلقة باللاجئين التمويل الكافي، تضررت بشدة عملية توفير الحماية والمساعدة للأشخاص المشمولين باختصاص المفوضية. ودفَع ذلك إلى إعطاء الأولوية للأنشطة المنقذة للحياة، وإلى تعليق أنشطة دعم الاعتماد على الذات وغيرها من الأنشطة في كثير من الأحيان.

ثامنا - الاستنتاجات والتوصيات

109 - أدت النزاعات إلى تشرد أعداد كبيرة من الأفراد في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وحالت دون عودة الملايين إلى ديارهم، وفاقمت جائحة كوفيد-19 بدورها الأزمات الإنسانية. ولا يمكن إيجاد حلول لنحو 33 مليون شخص مشمولين باختصاص مفوضية شؤون اللاجئين في المنطقة إلا بالتعاون المتين المتعدد الأطراف.

110 - **وفي المنتدى العالمي للاجئين الذي عُقد في كانون الأول/ديسمبر 2019، قطعت الدول وجهات معنية أخرى تعهدات طموحة وبعيدة الرؤيا، حيث تعهدت بأن تتقاسم المسؤولية عن حماية اللاجئين ومساعدتهم وأن تسعى إلى إيجاد حلول دائمة تتماشى مع الميثاق العالمي بشأن اللاجئين. وقد بعث ذلك الأمل، ولا سيما فيما يتعلق بأفريقيا حيث تستضيف بلدان نامية نسبة من المشردين تفوق بكثير نسبهم في غيرها من البلدان. ومن الضروري أن يكفل المجتمع الدولي عدم ترك المشردين والمجتمعات المستضيفة لهم خلف الركب، وأن يتم الحرص، من منطلق روح التضامن التي طبعت الميثاق العالمي بشأن اللاجئين، على تنفيذ التعهدات بموازاة السعي بحزم إلى معالجة الأسباب الجذرية للتشرد وإلى إحلال السلام من جديد. ومن هذا المنطلق:**

(أ) **أدعو جميع الأطراف إلى كفالة احترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، بسبل منها حماية المدنيين أثناء النزاعات المسلحة ومنع الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وبخاصة العنف الجنسي والجنساني، والتصدي لتهريب البشر والاتجار بهم؛**

(ب) **إذ أشير إلى أن الاتحاد الأفريقي أعلن سنة 2020 "سنة إسكات دوي المدافع: خلق الظروف المواتية لتنمية أفريقيا"، وإذ أذكّر بندائي بوقف إطلاق النار عالميا في ظل جائحة كوفيد-19، أناشد جميع الأطراف أن تضاعف الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للتشرد بهدف إنهاء النزاعات وتجنب عواقبها الإنسانية الجسيمة؛**

(ج) **أذكّر الدول بواجبها بأن تحترم الحق في طلب اللجوء وأن تبقي حدودها مفتوحة أمام الفارين من النزاعات والاضطهاد وأن تتقيد بمبدأ عدم الإعادة القسرية؛**

(د) **فيما يتعلق بكوفيد-19، وكما ورد في الموجز السياساتي المعنون "كوفيد-19 والمرتحلون"، أحث الدول على كفالة ألا تنتهك التدابيرُ التقييدية، بما في ذلك التدابير المتخذة على صعيد إدارة الحدود، الحقَّ في طلب اللجوء، وأذكّر بأنه حتى في خضم هذه الأزمة العالمية هناك ترتيبات عملية يمكن أن تكفل حماية اللاجئين واحترام حقوق الإنسان وأن تحمي الصحة العامة في الوقت ذاته، وأناشد الدول كذلك أن تُدمج اللاجئين وغيرهم من الفئات الهشة في التدابير والإجراءات الصحية الوطنية المتخذة للتصدي للجائحة، بما في ذلك تلك المتخذة للتخفيف من وقع الجائحة الاجتماعي والاقتصادي؛**

(هـ) **ألتمس من الدول والجهات غير الحكومية أن تيسّر الوصول بسرعة ودون عوائق إلى ضحايا النزاعات، وأن تتخذ جميع الخطوات المناسبة لحماية العاملين في مجال تقديم المساعدة الإنسانية، وأن تكفل الحفاظ على الطابع المدني والإنساني للجوء؛**

(و) **إذ أدرك أهمية مبدأ التضامن الدولي وتقاسم الأعباء والمسؤوليات، أناشد جميع الجهات المعنية أن تدعم تنفيذ الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين وأن تعجل بتنفيذ التعهدات التي تعهدت بها في المنتدى العالمي للاجئين وأن تكيفها حسب الاقتضاء بطريقة عملية وبراغماتية، حتى يتسنى مواجهة التحديات الراهنة المرتبطة بالجائحة وعواقبها؛**

(ز) أحث الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على اتفاقية كمبالا على أن تفعل ذلك، وأحث الدول التي صدّقت على الاتفاقية أن تُدمجها دمجا تاما في قانونها الداخلي؛

(ح) أحث كذلك الدول الأفريقية التي لم تنضم بعد إلى اتفاقية عام 1954 بشأن وضع الأشخاص عديمي الجنسية واتفاقية عام 1961 بشأن خفض حالات انعدام الجنسية على أن تفعل ذلك، وأن تعمل على تحقيق هدف القضاء على حالات انعدام الجنسية بحلول عام 2024؛

(ط) أُعوّل على أن تقوم جميع الأطراف بتكثيف بذل الجهود للتصدي لارتفاع مستويات التشرد الداخلي في القارة، في إطار من الاحترام التام للمبادئ التوجيهية بشأن التشرد الداخلي، وبذل جهود حثيثة لتنفيذ خطة العمل المتعددة الأطراف والثلاثية السنوات للنهوض بحماية المشردين داخليا وإيجاد حلول لهم؛

(ي) أحث المجتمع الدولي على مضاعفة جهوده من أجل إيجاد حلول للاجئين، بما في ذلك عودتهم الطوعية وإدماجهم في المجتمع المحلي وإعادة توطينهم وإتاحة سبل تكميلية لقبول دخولهم إلى البلدان، وضمان أن تكون العودة قائمة على مبادئ الطوعية والسلامة والكرامة والاستمرارية وعدم التمييز؛

(ك) أناشد جميع المعنيين أن يكفلوا حماية النساء المشردات والأطفال المشردين، وأن يدعموا المساواة بين الجنسين، وأن يمكّنوا النساء والشباب من أن يكونوا عناصر لإحداث التغيير؛

(ل) أحث الدول والجهات المعنية الأخرى على ضمان عدم ترك أحد خلف الركب في سياق التصدي للتشرد، بمن فيهم ذوو الإعاقة والمثليات والمثليون ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسانية وحاملو صفات الجنسين؛

(م) أحث الدول على دعم الحكم الرشيد والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان والعدالة وسيادة القانون، وعلى تعزيز الإدماج للجميع والتنمية المستدامة، تمشيا مع خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063: أفريقيا التي نصبو إليها، ومع أهداف التنمية المستدامة، بسبل منها الانخراط في شراكات جديدة مع الجهات الإنمائية؛

(ن) أناشد البلدان المضيفة أن تُدمج تدابير استجابة شاملة متعلقة باللاجئين في خططها الإنمائية الوطنية، بدعم من الجهات الشريكة في مجال التنمية والمؤسسات المالية، وأن تتبع نهُجا تشمل الجميع وتدعم إيجاد حلول دائمة؛

(س) أحث الجهات المانحة على كفالة توفير تمويل كاف ومرن يُمكن التنبؤ به للمساعدة في تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين داخليا في أفريقيا ودعم تدابير الاستجابة الشاملة المتعلقة باللاجئين على النحو المبين في الاتفاق العالمي بشأن اللاجئين.